



غرفة التنمية والبيئة

تقرير حول الرقابة المالية
على بلدية منزل جميل للسنة المالية 2017
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية منزل جميل (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر عدد 983 لسنة 1984 المؤرخ في 27 أوت 1984. ويبلغ عدد سكان البلدية 22.238 نسمة. وتم تقديم الحساب المالي للبلدية والوثائق المرفقة له إلى دائرة المحاسبات بتاريخ 29 جوان 2018.

وتولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من إحكام إعداد حسابها المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها. كما تمت متابعة مدى عمل البلدية بالتوصيات الواردة بالتقرير المتعلق بالسنة المالية 2015 والمنشور للعموم على موقع الواب للدائرة بتاريخ 31 ديسمبر 2016.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجّه للبلدية¹ وتلك المستخرجة من المنظومة المعلوماتية الخاصة بتنفيذ الميزانية² والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلق بقايا الاستخلاص خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اختلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

ويبين الجدول التالي نتائج تنفيذ ميزانية البلدية للسنة المالية 2017 قبضا وصرفا:

بحساب الدينار

ميزانية البلدية لسنة 2017			
العنوان	الجزء	الصنف	المقاييس
مقاييس العنوان الأول	1	1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
		2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي
		3	واستلزام المرافق العمومية فيه
		4	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم
	2	5	مقابل إسداء خدمات
		6	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى
			مداخيل الأملاك البلدية
			مداخيل المالية الاعتيادية
	جملة موارد العنوان الأول		
			2.443.347

¹ تعلق الاستبيان بموارد البلدية وأملاكها.

² Le système d'Aide à la Décision Budgétaire (ADEB)

180.000	7 منح التجهيز	3 الموارد الخاصة للبلدية	مقاييض العنوان الثاني
1.650.536	8 مدخرات وموارد مختلفة		
150.000	9 موارد الاقتراض الداخلي	4 موارد الاقتراض	مقاييض العنوان الثاني
0	12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	5 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	
1.980.536	جملة موارد العنوان الثاني		
4.423.883	مجموع موارد ميزانية البلدية		

العنوان	الجزء	القسم	المصاريف	
نفقات العنوان الأول	1 نفقات التصرف	1 التأجير العمومي	869.337	
		2 وسائل المصالح	592.821	
		3 التدخل العمومي	92.543	
2 تسديد فوائد الدين	2 تسديد فوائد الدين	5 تسديد فوائد الدين	109.275	
		جملة نفقات العنوان الأول		1.663.976
نفقات العنوان الثاني	3 نفقات التنمية	6 الاستثمار المباشر	1.506.052	
		4 تسديد أصل الدين	10 تسديد أصل الدين (أصل الدين الداخلي)	179.997
			5 النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة	11 النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة
جملة نفقات العنوان الثاني			1.686.048	

3.350.024	مجموع نفقات ميزانية البلدية
-----------	-----------------------------

1.073.859	نتيجة السنة المالية 2017 (فائض ميزانية 2017)
-----------	--

وسجّلت ميزانية بلدية منزل جميل للسنة المالية 2017 فائضا هامًا بحوالي 1.074 م.د أي ما يمثل نسبة 24% من موارد الميزانية. ويبين الجدول التالي نتيجة ميزان المقاييض والمصاريف لسنة 2017³.

³ ميزان المقاييض والمصاريف: هو كشف محاسبي يأخذ في الاعتبار نتائج تنفيذ ميزانية البلدية للسنة المالية المعنية (قبضا وصرفا)، إضافة إلى العمليات المالية الخارجة عن الميزانية (قبضا وصرفا) وفائض ميزان المقاييض والمصاريف الحاصلة خلال السنة المالية السابقة. ميزان المقاييض = (مقاييض الميزانية - نفقات الميزانية) + (فائض ميزان المقاييض والمصاريف للسنة المالية السابق) + (المقاييض خارج الميزانية - النفقات خارج الميزانية)

بحساب الدينار

2.018.347	نقل الفائض إلى 31 ديسمبر 2016 (فائض 2016)
1.198.359	مقاييض خارج الميزانية
7.640.589	جملة المقاييض (مقاييض الميزانية والمقاييض خارج الميزانية)
1.865.233	نفقات خارج الميزانية
5.215.258	جملة النفقات (نفقات الميزانية والنفقات خارج الميزانية)
2.425.331	نتيجة ميزان المقاييض والمصاريف (فائض)

ويرتفع فائض ميزان المقاييض والمصاريف للبلدية إلى 2,425 م.د أي ما يساوي نسبة 54,82% من جملة مقاييض ميزانية السنة المالية 2017.

وسجلت البلدية استقلالية مالية متوسطة حيث لا تمثل مواردها الذاتية أكثر من 71% من موارد العنوان الأول فيما تبلغ حصة "المناب من المال المشترك للجماعات المحلية" نسبة 29%. كذلك الشأن بالنسبة لمؤشر هامش التصرف في نفقات العنوان الأول حيث بلغت نسبة النفقات الإيجابية (كتلة الأجور) أكثر من 52% من نفقات العنوان الأول.

من جهة أخرى، وبالرغم من القدرة المتوسطة للبلدية على الادخار حيث لم يتجاوز الفائض الصافي⁴ لموارد العنوان الأول نسبة 24%، خصّصت البلدية حوالي 30% من موارد هذا العنوان لتمويل نفقات التنمية وتسديد أصل الدين.

ويبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المالية للبلدية بعنوان السنة المالية 2017:

المؤشر	المعيار	نتيجة السنة
الاستقلالية المالية	أكثر من 70%	71%
وزن نفقات التأجير (أو هامش التصرف)	أقل من 50%	52%
القدرة على الاقتراض	أقل من 100%	0%
القدرة على تسوية الديون	أكثر من 100%	535%
القدرة على الادخار	أكثر من 20%	24%
القدرة على إرجاع القروض	أكثر من 100%	206%
القدرة على عدم التداين	أقل من 15%	1%
نسبة مقاييض العنوان الأول المستعملة لتسديد مصاريف التنمية وتسديد أصل الدين		30%

⁴ الفائض الصافي من الديون غير المسددة.

وأسفرت الأعمال الرقابية على العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان السنة المالية 2017 عن جملة من الملاحظات تعلقت بالموارد والنفقات.

أ. الموارد

أ- هيكلية الموارد

تمّ النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية انطلاقا من حسابها المالي.

1- موارد العنوان الأول

بلغت مقايض العنوان الأول خلال السنة المالية 2017 ما جملته 2,443 م.د مسجلة بذلك تطورا في حدود 8,4% بالمقارنة مع سنة 2015. ويعزى ذلك إلى ارتفاع "المدخيل الجبائية الاعتيادية" إلى 1,560 م.د (مقابل 1,126 م.د سنة 2015) بالرغم من تراجع "المدخيل غير الجبائية" إلى 0.883 م.د (مقابل 1,128 م.د سنة 2015).

وتتأى المدخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من "المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة" ومن "معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات" بنسبة 95% من جملة هذه المدخيل (مقابل 94,58% في سنة 2015). وبلغت "مدخيل إشغال الملك العمومي واستلزام المرافق العمومية فيه" و"المدخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى" على التوالي نسبي 4% و1% من هذه المدخيل.

الصف	أصناف المدخيل الجبائية الاعتيادية (الجزء الأول)	المبلغ (د)	النسبة (%)
1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	1.210.578	77,59
2	مدخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	67.472	4,32
3	مدخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	274.123	17,57
4	المدخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	8.100	0,52
	مجموع الجزء الأول	1.560.274	100

وتمثل المدخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهمّ مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 865,625 أ.د (مقابل 694 أ.د سنة 2015) وهو ما يمثل أكثر من 55% من جملة المدخيل الجبائية الاعتيادية (وكان في حدود 61,63% سنة 2015).

في حين بلغت حصة المعاليم الموظفة على العقارات 12,31% من المداخيل الجبائية الاعتيادية (مقابل 10,39 % سنة 2015). ويشار إلى تراجع بقايا الاستخلاص لتبلغ 1,935 م.د سنة 2017 (بعد أن بلغت 2,131 م.د سنة 2015).

أما بالنسبة إلى "المداخيل غير الجبائية الاعتيادية" والتي بلغت 883,073 أ.د فتتأى أساسا من "المداخيل المالية الاعتيادية" بنسبة 92% (مقابل 96% في سنة 2015) فيما قاربت "مداخيل الأملاك" 8% (أي ما جملته 69,429 أ.د مقابل 48 أ.د سنة 2015).

الصفة	أصناف المداخيل غير الجبائية الاعتيادية (الجزء الثاني)	المبلغ (د)	النسبة (%)
5	مداخيل الملك البلدي الاعتيادية	69.429	8
6	المداخيل المالية الاعتيادية	813.643	92
	المجموع الجزء الثاني	883.073	100

2- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني 1,98 م.د سنة 2017 (مقابل 1,369 م.د سنة 2015) وتتكون من الموارد الخاصة للبلدية ومن موارد الاقتراض على التوالي في حدود 92,4% و 7,6%.

موارد العنوان الثاني			
الجزء	الصفة	المبلغ (د)	النسبة (%)
3	7 منح التجهيز	180.000	9,1
	8 مدخرات وموارد مختلفة	1.650.536	83,3
4	9 موارد الاقتراض الداخلي	150.000	7,6
5	12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	0
	جملة موارد العنوان الثاني	1.980.536	100

ب- تعبئة الموارد

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلقت أساسا بتقدير الموارد وإعداد جداول تحصيلها وتثقيفها لدى المحاسب العمومي وبتوظيف المعاليم واستخلاصها.

1- تقدير الموارد

باستثناء "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" و"المداخيل المالية الاعتيادية" والتي كانت مقابضها أقل من التقديرات النهائية للميزانية على التوالي بنسب 28,4% و 19,1%، فإنه تم تجاوز التقديرات بالنسبة إلى بقية أصناف الموارد بالعنوان الأول. من ذلك تم تجاوز تقديرات "مداخيل المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة" بنسبة 53% وتقديرات "مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات" بنسبة 11,4%. أما بالنسبة إلى "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" و"المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى" فقد تم تجاوز التقديرات النهائية للميزانية بعنوانها بحوالي 8,8% و 1,3% تباعا.

التحميل	البيان	التقديرات النهائية (د)	المقايض الفعلية (د)	نسبة الإنجاز 2017
	مجموع موارد العنوان الأول (د)	2.210.000	2.443.347	110,6%
صنف 1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	791.000	1.210.578	153,0%
صنف 2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	62.000	67.472	108,8%
صنف 3	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات	246.000	274.123	111,4%
صنف 4	مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	8.000	8.100	101,3%
صنف 5	مداخيل الملك البلدي الاعتيادية	97.000	69.429	71,6%
صنف 6	المداخيل المالية الاعتيادية	1.006.000	813.643	80,9%
	مجموع موارد العنوان الثاني (د)	2.141.272	1.980.536	92,5%
جزء 3	(الموارد الخاصة للبلدية	1.991.272	1.830.536	91,9%
جزء 4	موارد الاقتراض	150.000	150.000	100,0%
جزء 5	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	0	
	مجموع مقايض الميزانية	4.351.272	4.423.883	102%

2- إعداد جداول التحصيل وتوظيف المعاليم

تطبيقا لأحكام مجلة الجباية المحلية وخاصة الفصل 7 منها، فإن البلديات مطالبة خلال سنة 2016 بإنجاز الإحصاء العشري العام لكافة العقارات المبنية وغير المبنية الكائنة بترابها بغاية توظيف المعاليم المرخص لها في استغلالها للفترة 2017 إلى 2026. كما ضبط منشور وزير الشؤون المحلية عدد 04 بتاريخ 11 فيفري 2016 المتطلبات العامة وروزنامة إنجاز الإحصاء المذكور. غير أنه تم الوقوف على عديد النقائص المتعلقة بالإحصاء العشري سالف الذكر من ذلك اتضح أنّ البلدية لم تتولّى احترام مختلف مراحلها حيث انطلقت الأعمال التحضيرية للإحصاء في شهر مارس 2016 عوضا عن أن تستكمل في موفى شهر فيفري من نفس السنة، ولم تستوف عملية الإحصاء الميداني إلا في 10 فيفري

2017 عوضاً عن أجل أقصاه شهر ماي 2016. ولم يتم الإعلان عن ختم الإحصاء العشري في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية إلا في مارس 2017 عوضاً عن أجل أقصاه سبتمبر 2016. كما تمّ ختم الإحصاء العشري دون أن يشمل منطقة "العزيب" المتواجدة بالمنطقة البلدية⁵ رغم تكليف المعتمدة لعدد من أعوانها لمعاوضة مجهود البلدية في إحصاء المنطقة المذكورة. فضلاً عن ذلك، لم يتمّ تسخير ما يفي بالغرض من وسائل العمل للقيام بالإحصاء.

ومن شأن هذه النقائص أن تؤثر على شمولية جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية والمعلوم بعنوان الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية خاصة وأن عمليات إحصاء العقارات المبنية وغير المبنية لم تسفر سوى عن زيادة قدرها 198 فصلاً (دون اعتبار العقارات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية).

من جهة أخرى لا يتمّ بمناسبة إعداد جداول تحصيل المعاليم على العقارات وتلك المتعلقة بالحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية الاعتماد على مرجعية موحّدة بين المحاسب العمومي والبلدية حيث تبين أنّ البلدية تقتصر على تسجيل اسم المالك وعنوان العقار بمناسبة إعداد جداول التحصيل في حين يعتمد المحاسب العمومي في عملية الاستخلاص أساساً على رقم بطاقة التعريف الوطنية أو على المعرف الجبائي للمؤسسة الخاضعة للمعاليم البلدية. وفي المقابل تمّ الاعتماد في نتائج عملية الإحصاء وعند إعداد جداول تحصيل المعاليم على معرف مختلف. ولا تساعد هذه الوضعية على تحديد المطالبين بالمعاليم بالدقة المطلوبة كما تشكّل عائقاً أمام حسن سير عملية الاستخلاص في جميع مراحلها.

ولم تحرص البلدية بخصوص المعلوم على العقارات المبنية على تفعيل الآليات المتاحة لها بالفصل 22 من مجلة الجباية المحلية من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية ولدى فروع كل من الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجداول تحصيل المعاليم على العقارات قصد تحيينها.

كما دأبت البلدية على توظيف المعلوم على الأراضي غير المبنية حسب الكثافة العمرانية بالرغم من توفر إمكانية اعتماد طريقة الاحتساب النسبي للمعلوم طبقاً للفصل 33 من مجلة الجباية المحلية مما من شأنه أن يفوت عليها تعبئة موارد إضافية.

فضلاً عن ذلك، لا تتولى مصالح البلدية متابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية قصد التثبت من إدراج العقارات موضوع التسجيل بجداول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة بعنوانها.

⁵ طبقاً للأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 والمتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات.

كما لم يتبين من خلال الجداول الموجّهة إلى المحاسب العمومي إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات غير المرسمة في الإبان وإحالتها حتى يتسنى إدراج المعاليم المحصلة ضمن الميزانية. وقد أدى التأخير في إعداد هذه الجداول إلى تراكم المعاليم المستخلصة والتي تم إدراجها خارج الميزانية ضمن الإيداعات ما أسفر عن رصيد مسجّل بالحساب المالي في موفى سنة 2017 قدره 130,939 أ.د. (مقابل 167,924 أ.د سنة 2015).

2- استخلاص المعاليم

في ظل محدودية أعمال التتبع واقتصارها على المرحلة الرضائية من خلال توجيه الإعلانات وعدم اتخاذ أية إجراءات جبرية بخصوص المعاليم الموظفة على العقارات المبنية وغير المبنية، سجل ضعف نسب استخلاص هذه المعاليم خلال سنة 2017 حيث لم تتجاوز نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية على التوالي 6,6% و 13,6% مما ترتب عنه تفاقم حجم بقايا الاستخلاص بعنوان المعلومين المذكورين الذي بلغ في موفى السنة المذكورة ما قدره 2,299 م.د. ومن شأن هذا الوضع أن يضاعف مخاطر سقوطها بالتقادم.

كما اتضح تراكم معينات الكراء المتخلّدة بدمّة المتسوّغين للمحلات البلدية (172 أ.د. في موفى سنة 2017) وتعتبر هذه البقايا مرتفعة رغم تراجعها النسبي مقارنة بسنة 2015 (186 أ.د.) ورغم حصول البلدية على أحكام استعجالية بالدفع أو بالخروج وإبرامها لاتفاقيات جدولة الديون مع المتلذّدين في الخالص⁶، لم يتم إلى موفى نوفمبر 2018 تنفيذ العديد من الأحكام فضلا عن عدم الالتزام بأربع اتفاقيات إعادة جدولة ديون من مجموع خمس اتفاقيات.

II. التصرف في النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول (نفقات التصرف وتسديد فوائد الدين) للسنة المالية 2017 حوالي 1,664 م.د، منها 52,24% (أي 869,337 أ.د.) تعلقت بمصاريف التأجير و 34,24% تعلقت بمصاريف وسائل المصالح (569,821 أ.د.).

أما مصاريف العنوان الثاني فلم تتجاوز 1,686 م.د منها 71,6% تعلقت باستثمارات في تعبيد الطرقات والمسالك وحوالي 10,7% أنفقت في تسديد أصل القروض التي حلّ أجلها. أمّا بقية المصاريف فقد تعلقت بنفقات مختلفة (شراء معدات وتجهيزات وبناءات وتجميل مداخل المدن وأشغال صيانة...).

وتّمّ الوقوف على ملاحظات بخصوص تأدية النفقات المنجزة في إطار الصفقات وخارجها.

⁶ طبقا لمعطيات إجابة البلدية على الجدول عدد 10 من الاستبيان

أ- النفقات المنجزة خارج إطار الصفقات

أسفر فحص وثائق الصرف عن تسجيل تأخير في خلاص مصاريف استهلاك الكهرباء والماء والاتصالات مقارنة بالأجال القانونيّة المحدّدة بخمسة وأربعين يوماً⁷ طبقاً للأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف حيث بلغت في العديد من الحالات المدّة الفاصلة بين تاريخ آخر أجل للخلاص وإصدار الأوامر بالصرف إلى 160 يوماً.

من جهة أخرى نص الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها..." غير أن البلدية قامت في العديد من الحالات بعقد نفقات بعد هذا التاريخ دون وجود ضرورة لذلك.

ب- نفقات منجزة في إطار الصفقات

في إطار التشجيع على المبادرة الخاصة وبعث مؤسسات ومواطن شغل أرست الدولة جملة من النصوص التي تشجع المؤسسات الصغرى في مجال الصفقات العمومية. من ذلك نصّ الفصل 20 من الأمر المنظم للصفقات⁸ على أن يخصّص المشتري العمومي سنوياً للمؤسسات الصغرى نسبة في حدود 20% من القيمة التقديرية لصفقات الأشغال والتزوّد بمواد وخدمات والدراسات. غير أن البلدية لم تحرص على تخصيص حصة للمؤسسات الصغرى بخصوص صفقات الأشغال التي أبرمتها سنة 2017.

كما أوجبت أحكام الفصل 8 من الأمر المذكور أعلاه بأن يعدّ المشتري العمومي في بداية كل سنة مخططاً تقديرياً سنوياً لإبرام الصفقات العمومية وفقاً لمشروع الميزانية على أساس جدول زمني. غير أنه لوحظ وجود فوارق بين تاريخ الإعلان عن طلبات العروض والتاريخ التقديري المعلن عنه في المخطط التقديري بلغ أقصاها 131 يوماً. ومن شأن ذلك أن يحدّ من عدد العروض المشاركة. ويبين الجدول الموالي تفاصيل طلبات العروض التي أعلنت عنها البلدية خلال سنة 2017:

موضوع طلب العروض	التاريخ التقديري	تاريخ الإعلان عن طلب العروض	الفارق الزمني باليوم
تهيئة قصر البلدية والمستودع البلدي	24/02/2017	05/07/2017	131
تعبيد الطرقات	06/03/2017	07/07/2017	123

⁷ ينصّ الفصل الأوّل منه على أن يتم صرف الاعتمادات المرسمة بميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والجماعات المحلية بعنوان الاتصالات واستهلاك الماء والكهرباء والغاز والوقود والأدوية على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون ويقع الدفع في مدّة لا تتجاوز 45 يوماً من تاريخ استلام الفواتير.

⁸ أمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 يتعلّق بتنظيم الصفقات العمومية.

واتضح أنّ البلدية لم تتوقّف في استكمال جميع مراحل الصفقة وإنجاز المطلوب بالنسبة إلى طلب العروض الخاص بالصفقة المتعلقة بتهيئة قصر البلدية والمستودع البلدي، مردّه تراجع صاحب الصفقة عن التزاماته التعاقدية.

كما تبيّن أنّ اختيار العارض شابه العديد من الإخلالات التي أثرت سلباً على نجاعة تنفيذ الصفقة على معنى الفصول 5 و6 و8 من الأمر المنظم للصفقات حيث لم تتولّ البلدية التأكد من توفر المؤهلات والضمانات المهنية والمالية طبقاً لأحكام الأمر المذكور وخاصة في فصليه 53 و54. وتمّ الشروع في إنجاز الصفقة دون استلام الضمان النهائي.

كما نصّ الفصل 65 من الأمر آنف الذكر على أنه "إذا تبين وجود عرض مفرط الانخفاض، يقترح المشتري العمومي إقصاءه وذلك بعد طلب الإيضاحات الضرورية بطريقة كتابية وبعد التثبت من التبريرات المقدمة". وخلافاً لذلك، تمّ قبول عرض مفرط الانخفاض دون التثبت من مقبولية أسعاره ودون طلب التوضيحات اللازمة حول أسعاره المنخفضة في قطاع تنافسي تكون فيه الفوارق في الأسعار عادة محدودة.

لم ترد على الدائرة إجابة من المحاسب العمومي إلى حدود 31 ديسمبر 2018 تاريخ نشر هذا التقرير.

إجابة بلدية منزل جميل

اجابة البلدية	ملاحظات تقرير الرقابة المالية
	<p>1-تحليل هيكله الموارد</p> <p>• العنوان الاول:</p>
<p>-بالنسبة لمداخل اشغال الملك العمومي واستلزام المرافق فهو نتيجة لضعف الاستخلاص المتأثية من :</p> <p>أ- معلوم الاشغال الوقتي للطريق العام</p> <p>تفاقم هذا الضعف منذ سنة 2011 بعد خروج هيكل الشرطة البلدية عن البلديات وبالتالي ضعف وانعدام الدوريات وعدم استخدام الوسائل الردعية مع المتلدين وجبرهم على الاستخلاص وبقيت البلدية تعمل على استحثاث مستعملي الطريق على الخلاص بالوسائل المتاحة (بلاغات -تنبيه ادارية- عند تغيير مستغل المقهى -التقويت في الاصل التجاري للمقهى....) ومنذ تنصيب المجلس الجديد قامت البلدية بعدة حملات وتم تطوير نسبة الاستخلاص وخلال سنة 2019 ستقوم البلدية بتحيين المساحات المستغلة والحرص على استخلاص المعاليم المستوجبة في الابان.</p> <p>-تم تحيين معلوم الاشغال الوقتي عند اقامة حضائر البناء وتم تطور في نسبة استخلاص هذا المعلوم خلال سنة 2018.</p> <p>ب-معلوم وقوف العربات في الطريق العام</p> <p>وبالنسبة لمعلوم وقوف العربات بالطريق العام تقوم البلدية بطلب استخلاص هذا المعلوم عند مطالبة صاحب سيارة الاجرة لشهادة مهنية -او شهادة نجاح في امتحان سيارات الاجرة .</p> <p>وسيتم بداية من سنة 2019 القيام بحملات قصد دفع المطالبين</p>	<p>1 -مداخل اشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية:</p> <p>-بقيت مداخل اشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية ضعيفة في حدود 4 %</p>

بالمعلوم الى خلاص المتخذ بالذمة وذلك بالتنسيق مع السلط الامنية.

ج-معلوم الاشهار

-تقوم البلدية حينيا في استخلاص العلامات الاشهارية الجديدة قبل سحب الترخيص من مصلحة الشؤون الاقتصادية.

-كل اول سنة تقوم البلدية بإعداد جدول تحصيل اللافتات الاشهارية والواقيات الموجودة بالمنطقة البلدية والتي يقع تحيينها سنويا حسب التراخيص المسندة او مطالب الازالة الواردة على البلدية ولكن لا يقع توزيع اعلامات خاصة بهذا الفصل على المواطنين من طرف القبضة المالية وقد تم التطرق لهذا الموضوع مع القبضة المالية عديد المرات وكما هو الحال بالنسبة للإشغال الوقتي للطريق العام تقوم البلدية بإرسال تناييه خلاص وتعليق بلاغات في الغرض.

ومنذ تنصيب المجلس الجديد قامت البلدية بعدة حملات وتم تطوير نسبة الاستخلاص وخلال سنة 2019 ستقوم البلدية بتحيين وجرده للمساحات (علامات وواقيات) والحرص على استخلاص المعاليم المستوجبة في الابان.

-سيتم الاعداد الى حملات دورية بالتنسيق مع الفرقة الجهوية للشرطة البلدية والأمن الوطني والعمل على اعادة هيبة الدولة واتخاذ قرارات ازالة في الغرض وتنفيذها في الابان.

-ورود المنشور والخرائط الخاصة بعمليات الاحصاء موفى شهر فيفري (29 فيفري 2018)

-تغيير كلي بوثائق الاحصاء البلدية وعدم توفرها بالمطبعة الرسمية واعتماد البلدية على عملية الطبع

-عدم قيام البلدية بعملية انتداب ولو بصفة عرضية كما جرت العادة في الاحصاء السابق والاكتفاء بتكليف عملة من البلدية يتم في العديد

2- اعداد جداول التحصيل وتوظيف المعاليم

- أ عدم احترام مراحل الاحصاء العشري حسب المنشور وزير الشؤون المحلية عدد 4 بتاريخ 11 فيفري 2016 :

ب - انطلاق الاعمال التحضيرية في مارس 2016 عوض

من المرات بتكليفهم بانجاز الاعمال الموكولة اليهم وعدم خروجهم للقيام بعمليات الاحصاء (التخفيض في عدد اعوان الاحصاء من 8 الى 6 القرار عدد 21 و الغاه بالقرار عدد 38) سيتم تدارك ذلك -عدم توفير الآليات اللازمة لإعداد الاحصاء من ذلك وسائل النقل واعتماد العملة على وسائلهم الخاصة خاصة بالنسبة للمناطق التي شهدت تطور عمراني كبير ابان الثورة

-تم مراسلة مصالح في هذا الشأن وتم الاتفاق مع المجلس البلدي على اتمام عملية احصاء منطقة العزيب بصفة كاملة خلال سنة 2019

-المصلحة الاقتصادية توكل مهامها بالكامل لرئيسة المصلحة (عنصر واحد بالمصلحة) (الجباية -الاسواق (لزمات) -المراسلات -النزاعات -تحيين جداول التحصيل بالمنظومة -معاوضة القباضة المالية في احتساب المتخذ بالذمة للمواطنين -متابعة النزاعات الخاصة بالاسواق...)

-وقد تم تدعيم المصلحة بعون خلال سنة 2018 وسيتم تدعيمها مستقبلا بالإطار المؤهل والمناسب (النزاعات).

استكمالها في شهر فيفري 2016
ت - انتهاء عملية الاحصاء ونشر اعلان الختم بالرائد الرسمي في شهر مارس 2017 عوضا عن سبتمبر 2016.

ث- اختتام الاحصاء العشري دون منطقة العزيب.

- عدم اعداد جداول التحصيل التكميلية في الابان لتثقيل المعاليم .

-هذا الضعف في الاستخلاص تفاقم اكثر في فترة ما بعد الثورة رغم العفو الجبائي الذي حصل سنة 2012 وتواصل الى غاية 31مارس 2013 وذلك ناتج للعوامل التالية:

-عدم توزيع الاعلامات خلال سنوات 2011-2017 نهائيا لغياب هيكل ماموري المصالح العمومية في تلك الفترة وما وقع من اضرابات لتسوية وضعيتهم المهنية وتفاقم الديون على المواطنين هذا بالاضافة لوجود مامور مصالح واحد لمنطقة منزل جميل .

-عدم توزيع الاعلامات بالكيفية المرجوة والتي تمكن من دفع الاستخلاص وتم ملاحظة هذا من خلال المواطنين الذين يتصلون

3- استخلاص المعاليم
أ معاليم العقارات المبنية وغير المبنية
*-عدم تجاوز نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية على التوالي 6.6% و 13.6% وبالتالي تفاقم حجم بقايا الاستخلاص.

بالادارة بمحض ارادتهم لدفع المعاليم البلدية مع المطالبة بتبليغ
الاعلامات سنويا حتى يتسنى لهم تسوية وضعيتهم في الابان.
غياب كل عمليات التتبع وبالتالي ضعف نسب الاستخلاص .
-ضعف هئية الدولة وبالتالي الادارة بعد الثورة وتلدد المواطن في
دفع الاداءات البلدية لغياب اجراءات التتبع ولانتظار بعض المواطنين
للعفو الجبائي على غرار سنتي 2006 و2012 .(وعفو جبائي جديد
(2019)

-بالنسبة للاراضي البيضاء عملت البلدية على ما جاء بالتقرير السابق
لدائرة المحاسبات و توظيف نسبة 0.3% عند توظيف المعاليم تبعا
للفصل 33 من مجلة الجباية المحلية وهو توظيف المعلوم على
الأراضي على اساس القيمة التجارية الحقيقية للأرض وعند غياب
ثمن الارض يعتمد معلوم 385 مي كثن مرجعي للمتر المربع حتى
يكون المعلوم متقاربا .

هذا بالاضافة الى التنسيق بين المصلحة الفنية ومصلحة الحالة المدنية
والمصلحة الاقتصادية للمطالبة بدفع الاداء والاستظهار بشهادة ابراء
للحصول على التراخيص او عند امضاء العقود

-تعمل البلدية خلال تحيين عقود الكراء للمحلات التجارية او
المصانع المنتصبة بالمنطقة اجراء هذا التحيين عند المطالبة بشهادة
الابراء ولاحظنا ان نسبة كبيرة تقوم بدفع المعلوم يفوق الحد الادنى
مع الاشارة وانه خلال الفترات التي تمت فيها ارسال القوائم
التفصيلية وجدنا صعوبة التعرف عن العقار حيث ان العقار يتم
ترسيمه باسم المالك الاصلي للعقار في حين ان المعرف الجبائي
يكون باسم المتسوغ.

-وتقوم البلدية بتحيين معطياتها كلما سمحت الفرصة خاصة عند
امضاء وتجديد عقود التسويغ بالتنسيق مع المصلحة الفنية .

-ستعمل البلدية مستقبلا على مراسلة الادارة الفرعية للملكية العقارية

*-عدم اعتماد مرجعية موحدة بين البلدية والمحاسب العمومي
بالنسبة للعقارات التجارية او المهنية او الصناعية

<p>وشركتي استغلال وتوزيع المياه والكهرباء والغاز لاعداد مقارنة بين الاحصائيات بجدول تحصيل العقارات المبنية والعمل بما جاء بالفصل 22 من مجلة الجباية المحلية.وقد تم الاشتراك بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية (اعلانات شرعية) قصد الاستئناس به لتوظيف الاداء وإحصاء العقارات.</p>	<p>*-لم تحرص البلدية بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية على تفعيل الآليات المتاحة بالفصل 22 من مجلة الجباية المحلية لتحسين جدول التحصيل .</p>
<p>تفانم المبلغ المتخذ بذمة المتسوغين منذ سنة 2011 وقد تلدد المتسوغين في دفع المتخذ بالذمة بالرغم تنابيه البلدية والجلسات التي تمت معهم بتعلة كثرة الانتصاب الفوضوي وانتظار عفو حكومي على غرار العفو على العقارات المبنية.</p> <p>- تم رفع قضايا استعجالية جديدة ضد كل من تخلدت بذمتهم ديون لفائدة البلدية ابان تنصيب المجلس الجديد وقد تمت اعادة جدولة بعض الديون مع قرار المجلس بضرورة دفع ما لا يقل عن 20 او 30% من المبلغ الجملي لجدولة الدين وطرح القضية الخاصة بهم .</p> <p>-يتم تحين عقود الكراء لأملاك البلدية سنويا بإضافة 5% ويتم تحيين ذلك بجدول تحصيل المحلات المسوغة.</p>	<p>- ب تراكم معينات الكراء</p> <p>تراكم معينات الكراء المتخلدة بذمة المتسوغين رغم حصول البلدية على احكام استعجالية وابرام اتفاقيات جدولة الديون -الى موفى نوفمبر 2018 لم يتم تنفيذ الاحكام مع عدم الالتزام لبعض المتسوغين بالجدولة</p>
<p>2-النفقات</p>	
<p>نفقات العنوان الاول</p>	
<p>-بالنسبة لاستخلاص الفواتير فان البلدية تقوم باستخلاصها حين توفر الاعتمادات وتحويلها من طرف السيد قابض المالية لحساب البلدية للتصرف فيها وانتظار تحويل القسط الاول من المناب المشترك نظرا لضعف الاستخلاصات البلدية خلال الثلاثية الأولى من السنة المالية.</p> <p>اما بالنسبة لفواتير الشركة الوطنية للكهرباء والغاز لفترة الاستهلاك</p>	<p>-عدم دفع مستحقات المزودين في الآجال القانونية والمحددة بخمسة وأربعين يوما كما ورد بالأمر عدد 564 لسنة 2004 والمؤرخ في 9 مارس 2004 .</p>

<p>الخاصة بالفترة الاخيرة من سنة 2017 يتم تسلم فواتيرها خلال شهر جانفي 2018 لا يمكننا سوى ادراجها بالفصل 02.201.03 وليس بالفصل 80 وذلك لأنها لا تعتبر ديون لدي البلدية الى غاية 2017/12/31 .</p> <p>-بالنسبة للنفقات المذكورة بالجدول تعتبر نفقات عادية طارئة تخص اصلاح مكيفات تعطبت بالفترة المعنية واقتناء اوراق بيضاء ضرورية (كثرة المطبوعات الخاصة بالإحصاء)</p>	<p>-عقد مصاريف عادية بعد 15 ديسمبر</p>
<p>نفقات العنوان الثاني</p>	
<p>تم اعطاء التعليمات قصد تخصيص النسبة المذكورة لتطبيق الفصل 20 من الامر المنظم للصفقات خلال سن 2019</p>	<p>-عدم تنفيذ مقتضيات الفصل 20 من الامر المنظم للصفقات حول تخصيص نسبة 20% من القيمة التقديرية لمختلف الصفقات للمؤسسات الصغرى</p>
<p>-سيتم تدارك هذه الفوارق والحرص على تقريب الأجل بين اعلان طلب العروض والتاريخ التقديري</p>	<p>-وجود فوارق بين تاريخ الاعلان عن طلبات العروض والتاريخ التقديري المعلن عنه</p>
<p>-اقتنعت الادارة عند ابرام الصفقة مع المقاول ان المعني بالأمر يملك المؤهلات والضمانات المعنية والمالية خصوصا وانه ارضى الادارة عند انجازه لصفقة تهيئة مصلحة الحالة المدنية وقاعة الافراح البلدية خلال سنة 2016 وقام بتقديم جميع الوثائق القانونية</p>	<p>-عدم استكمال مراحل صفقة تهيئة قصر البلدية والمستودع واختيار العارض بعد التأكد من يوفر المؤهلات والضمانات المهنية والمالية</p>
<p>-لم ترى البلدية موجبا من مقبولية العرض نظرا الى ان الاعتمادات المرصودة (400 اد) لا تبعد كثيرا عن العرض المالي اضافة الى ان انجاز صفقتي مصلحة الحالة المدنية وقاعة الافراح لم تشبها اية مشاكل وعراقيل.</p>	<p>- عدم طلب الايضاحات كتابيا حول انخفاض عرض صاحب الصفقة</p>